المدى

رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة — 500 دينار

العدد (1599) السنة السابعة - السبت (5) ايلول 2009

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

اليوم في المدى

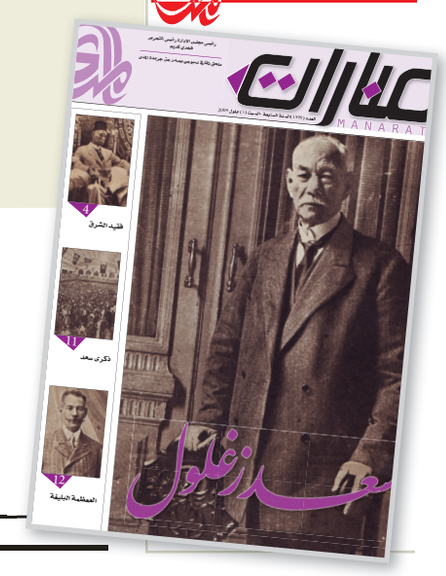

رئاسة الجمهورية تنفي منح مبالغ مالية مقابل نشر سيرة طالباني

بغداد/ المدى

نفت رئاسة الجمهورية ماتردد في بعض وسائل الاعلام من معلومات مفادها ان الحوار الصحفي المسلسل الذي نشرته صحيفة الشرق الاوسط عن حياة رئيس الجمهورية جلال طالباني السياسية والثقافية والاجتماعية قد نشر مقابل مبالغ مالية. وقال بيان صادر عن رئاسة الجمهورية تلقت (المدى) نسخة منه ان بعض المواقع والجهات الاعلامية عمدت الى اطلاق اكاذيب حول هذا الحوار وانه قد دفعت مبالغ مالية مقابل اجرائه ونشره في الصحيفة اعلاه؟، واضاف البيان «واذ نكذب هذه الشائعات جملة وتفصيلاً، التي انطلقت من تلك الجهات المعروفة بمناصبتها العداء للعراق في أية مناسبة و بدونها.. فاننا نؤكد أن الحوار اجري بطلب من الصحيفة. حيث ان سيرة رئيس الجمهورية معروفة للجميع بغناها و صلتها العميقة بتاريخ العراق المعاصر، مما يجعل منها مادة مطلوبة وتثير اي صحفي تتوفر له امكانات الحصول عليها ونشرها. ولفت البيان الى ان الموقع الحكومي والحزبي لرئيس الجمهورية، تتوفر امامه الكثير من طلبات اجهزة الاعلام التي تغنيه عن ان يدفع اموالا مقابل نشر لقاء. كما تعرف الكثير من وسائل الاعلام المحلية و الخارجية أن لها على اجندة مكتب رئاسة الجمهورية عشرات المواعيد التي تنتظر دورها حسب التزامات وظروف عمل رئيس الجمهورية.

الذهبي: ندعم العملية السياسية في العراق ووحدته

رئيس الجمهورية يدعو إلى عقد اتفاقيات مشتركة مع الأردن

بغداد/ المدى

دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني الى الارتقاء بمستوى العلاقات بين العراق والادرن الى عقد اتفاقيات تعاون مشترك من شأنها تنظيم آفاق التعاون الامني والسياسي بين البلدين.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس الجمهورية جلال طالباني برئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي ووالوفد المرافق له بمدينة السليمانية الخميس ، وبحث الرئيس طالباني مع الوفد الاردني العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات الاوضاع في المنطقة. واكد رئيس الجمهورية اهمية تعزيز العلاقات الثنائية في كافة المجالات بما يحقق تدعيم الجانبين السياسي والامني تحقيقا للمصالح المشتركة للشعبين الشقيقين. كما شدد طالباني على ضرورة تحسين العلاقات بين العراق ودول الجوار بشكل عام والمملكة الاردنية بشكل خاص، كون ذلك يؤدي الى استتباب الامن في المنطقة. من جانبه، جدد رئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي دعم بلاده للعملية السياسية في العراق و الجهود التي تبذلها الحكومة الهادفة الى تعزيز الامن والاستقرار في البلاد. كما عبر الذهبي عن استعداده لتقديم المساعدة في ترطيب الاجواء بين بغداد ودمشق.

وفي السياق ذاته، ناقش رئيس الوزراء نوري المالكي ونظيره الأردني نادر الذهبي العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل الارتقاء بها في مختلف المجالات. ووصف المالكي في مؤتمر صحفي مشترك مع الذهبي عقب اجتماعهما، اللقاء بالإيجابي، وأنه استمرارية لما بحث في الاجتماع الأول للجنة العليا المشتركة بين البلدين:

من جهته، أكد رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي على دعم العملية السياسية في العراق وضمان وحدته واستقراره، فضلا عن تقديم العون لإعادة إعمار العراق. وافاد المالكي في بيان صدر عن مكتبه بأن الاتفاقيات والعمل المشترك بين المسؤولين في البلدين تدل على حصول تقدم واضح وجيد، مشيرا إلى أن أمام البلدين آفاقا مفتوحة لتوقيع اتفاقيات تعاون في مجالات التجارة الحرة ومشاريع النقل والزراعة والبطاقة التموينية وغيرها.

طالباني مستقبلاً رئيس الوزراء الاردني

انتقادات سورية لتدويل العراق تفجيرات الأربعاء

بغداد/ نصير العوام والوكالات

انتقدت سوريا طلب الحكومة العراقية رسميا من مجلس الامن اجراء تحقيق في سلسلة تفجيرات الاربعاء الدامي. وقال الرئيس السوري بشار الاسد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الفنزويلي هوغو تشافيز في دمشق: «لم افهم ما الذي يمكن ان يدول في العراق، فالعراق كل وضعه مدول منذ عام ١٩٩١ منذ غزو الكويت، لكن بغض النظر عن العراق، وهذا شأن عراقي، نحن نتحدث عن مبدأ».

وفي رسالة مؤرخة في ٣٠ آب أحالها مكتب الامين العام للامم المتحدة بان كي مون يوم الخميس الى مجلس الامن طلب رئيس الوزراء نوري المالكي انشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة. وقالت الرسالة ان نطاق وطبيعة «هذه الجرائم» يستدعيان تحقيقا خارج نطاق النظام القانوني العراقي ومحاكمة الجناة امام محكمة جنائية دولية خاصة.

وألقت الحكومة العراقية باللوم على مؤيدي حزب البعث المحظور وتنظيم القاعدة في هجمات وقعت مؤخرا وتقول ان زعماء البعث دبروا التفجيرات من سوريا. وطالبت بغداد الاسبوع الماضي دمشق بتسليم شخصين تتهمهما بانهما العقل المدبر للتفجيرات. ولم تذكر رسالة المالكي سوريا بالاسم لكنها قالت «نعتقد ان جرائم منظمة بمثل هذا الحجم والتعقيد» ما كان يمكن تخطيطها وتمويلها وتنفيذها بدون دعم من قوى واطراف خارجية.

وعلى صعيد متصل، قال رئيس الوزراء نوري المالكي خلال استقباله الخميس رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية العاملة في البلد ان تدخل «بعض» دول الجوار بعد انسحاب القوات الاميركية «نعتبره عملا عدوانيا». ونقل بيان حكومي عن المالكي قوله ان «بعض دول الجوار اعتبرت وجود القوات المتعددة مضرا بامنها القومي وبدأت التدخل تحت ذريعة مقاومة الاحتلال، اما بعد انسحاب القوات الاميركية فلم يعد هذا الامر مقبولا انما نعده عملا عدوانيا». واضاف «لقد اصبحنا مضطرين للطلب من مجلس الامن الدولي تشكيل محكمة جنائية دولية لان العراق يتعرض الى تهديد جدي من دول الجوار».

الى ذلك قال عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب حسن السنيد ان الاشرطة والصور التي سلمتها الحكومة العراقية لنظيرتها السورية عن طريق وزير الخارجية التركي احمد اوغلو تثبت تسلل المسلحين من سوريا الى العراق. واضاف السنيد في تصريح لـ(المدى): ان العراق سلم الوسيط التركي اشرطة وتسجيلات واعترافات وصورا ثبت هذا التورط، واشار الى ان العراق سلم سوريا خلال السنوات الثلاث الماضية عددا كبيرا من الاثباتات التي تبين تسلل الارهابيين عبر حدودها، وتابع ان المحاكم الدولية هي التي ستكون الحد الفاصل بحسم هذا الموضوع.

تفاصيل ص٣

رايس: إخراج العراق من البند السابع سيناقش في الوقت المناسب

بغداد/ المدى

قالت المندوبة الامريكية للامم المتحدة سوزان رايس: ان اخراج العراق من طائلة البند السابع ستناقش في مجلس الامن الدولي بالوقت المناسب.

واوضحت رايس التي ترأس بلادها الدورة الحالية لمجلس الامن الدولي بحسب وكالة (كونا): ان القضية العراقية ما زالت ضمن اجندة مجلس الامن الدولي للشهر الرابع على التوالي، مضيفة «ان هذه القضية تبقى محل اهتمام لاعضاء مجلس الامن الدولي وسيتم بحثها في الوقت المناسب الذي فيه يكون الوضع ملائما لاجراء نقاشات بناءة وتحقيق انجاز».

وشرحت رايس موقف بلادها الحالي من هذه القضية حيث قالت «وجهة نظرنا هي اننا نريد العمل مع العراق والاعضاء الاخرين في مجلس الامن الدولي للتأكد ان وضع العراق تحت مجلس الامن الدولي والفصل السابع لا يتطابق مع حقائق اليوم التي نعيشها و تعارض الماضي ايضا».

تسليم رفات أحد الرهائن البريطانيين الخمسة

بغداد/ المدى

أكد مسؤولون عراقيون وبريطانيون تسلم السفارة البريطانية في بغداد بقايا رفات احد الرهائن البريطانيين الخمسة الذين اختطفتهم جماعة «عصائب الحق» في أيار من عام ٢٠٠٧ من مقر وزارة المالية في بغداد.

من جهتها أكدت الحكومة البريطانية استلام بقايا الرفات، مشددة أنها لم تتحقق بعد من هوية الشخص. وقال متحدث باسم رئاسة الوزراء في لندن بحسب وكالة أسوشيتدبرس إن رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون تعهد «بأن لا يبقي حجرا لا يقلبه لتأمين إطلاق سراح باقي الرهائن».

وكانت بقايا إثنين من الرهائن هما الحارس جاسن سويندلهرست والحارس جاسون كريسول قد سلمتا في شهر حزيران الماضي إلى السلطات البريطانية لإعادتهما إلى بلدهما، وفي شهر تموز رجحت لندن أن يكون الحارسان الآخران قد تم قتلهما أيضا. ونقلت الوكالة عن بيان أصدره وزير الخارجية ديفيد ميليباند قال فيه إنه يعتقد أن الرهينة الخامس بيتر مور لا يزال على قيد الحياة. وتطالب «عصائب أهل الحق» المنشقة عن التيار الصدري بإطلاق سراح أحد قياديها وهو قيس الخزعلي من أحد المعتقلات التابعة للجيش الأميركي في العراق مقابل تسليم باقي الرهائن. وكانت القوات الاميركية قد اطلقت سراح ليث الخزعلي شقيق قيس وسلمته إلى السلطات العراقية الشهر الماضي.

على خلفية اعتقال وكيل وزارة النقل في قضايا فساد

البرلمان يستعد لاستجواب عدد من الوزراء في الفصل المقبل

بغداد/ هشام الركابي

اثاراعتقال وكيل وزير النقل عدنان العبيدي متلبسا بتسلم رشوة من احدى الشركات الاجنبية قضايا الفساد الاداري والمالي التي ما زالت ملفاتها تلاحق بعض المسؤولين في الحكومة. فيما يستعد اعضاء مجلس النواب خلال الفصل التشريعي المقبل لاستكمال تضييف وزراء ومسؤولين في الحكومة بهذا الشأن. وقالت النائبة عن جبهة التوافق العراقية وعضو لجنة النزاهة أمل القاضي: أن لجنة النزاهة البرلمانية عازمة على انجاز العديد من القوانين المهمة المعنية باللجنة. وأضافت القاضي في تصريح لـ(المدى) امس الجمعة: أن اللجنة تنوي تضييف بعض الوزراء خلال الفصل التشريعي المقبل، من بينهم وزيرا العمل والنقل ومفتش وزارة المهجرين، كما اكدت أمكانية استجواب وزير الكهرباء. واوضحت القاضي انه سيتم تضييف وزير المهجرين ايضا على خلفية قضايا تتعلق بفساد مالي واداري في عملية اعمار مدينتي الصدر والشعلة، ولفتت الى أعداد تقرير وقراءته أمام مجلس النواب وأحالته إلى هيئة النزاهة حول عملية فساد مالي واداري في أحالة مناقصة مجاري كربلاء على إحدى الشركات.

من جهته قال النائب عن كتلة الفضيلة صباح الساعدي رئيس لجنة النزاهة في المجلس: سنواصل الاصرار على استجواب الوزراء الفاسدين والفاشلين مهما كانت انتماءاتهم السياسية .

واضاف في تصريح خص به (المدى) امس: هنالك مساع لاستجواب وزير الكهرباء واخرى لوزير النفط سيكون في الاشهر القليلة المقبلة، موضحا: في حال عدم اتمام تلك الاستجوابات ، سنبقى نتابع هذا الملف في الدورة الانتخابية اللاحقة.

محاكمة شبكة مغربية لتجنيد الانتحاريين للعراق

المغرب/ الوكالات

أفادت مصادر قضائية مغربية أن ٣٨ مشتبها في انتمائهم إلى شبكة مغربية لتجنيد الارهابيين وارسالهم لتنفيذ عمليات انتحارية في العراق مثلوا أمام محكمة مدينة سلا لمكافحة الإرهاب. وقالت المصادر بحسب وكالة الصحافة الفرنسية: ان أفراد الشبكة التي تم تفكيكها في شهر تموز من السنة الماضية يتحدرون من مدن تطوان وطنجة وشفشاون والعرائش والحسيمة. ونقلت المصادر عن محاضر الشرطة: أن المشتبه بهم كانوا يخططون للالتحاق بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للتوجه لاحقا إلى العراق وتنفيذ هجمات انتحارية فيه.

انطلاق عملية «سور العراق» في ميسان لضبط الحدود مع إيران

ميسان/ المدى

انتشرت امس الجمعة على الشريط الحدودي المحاذي لجمهورية إيران الإسلامية الفرقة العاشرة من الجيش لمتابعة مهربي الأسلحة والسيطرة على الثغرات الأمنية ضمن عملية «سور العراق» الأمنية.

وقال قائد الفرقة العاشرة اللواء الركن طالب حبيب الحسيني بحسب وكالة (آكانيوز) ان «العملية تهدف بالدرجة الأساس الى السيطرة على عمليات تهريب الأسلحة والمتفجرات التي تهرب من الدول الإقليمية الى العراق». واضاف الحسيني ان «العملية تنفذ على محورين رئيسين الأول مراقبة الحدود البرية الدولية المتاخمة لإيران وزرع العناصر الاستخباراتية فيما بوشر ببناء المخافر الحدودية في المناطق الواهنة، اما المحور الثاني فيشمل نشر المخافر الحدودية العائمة في مناطق الاهوار الفاصلة بين العراق وإيران من خلال نشر الزوارق المجهزة بمنظومات الرصد والمتابعة لتغطية منافذ التسلل والتهريب المحتمل من قبل المتسللين». واوضح الحسيني ان «العملية التي تنفذ باشتراك بين قيادتي العمليات المشتركة لمحافظتي ميسان والبصرة تهدف الى بسط الأمن والحد من عمليات تهريب الأسلحة التي ترد عبر المناطق الحدودية».

سكان مجمع الصالحية يشكون عدم شمولهم بتعويضات

بغداد / المدى

التفجيرات الاخيرة في مجمع الصالحية السكني جرفت ممتلكات وبيوتا للمواطنين، وتنوعت الاضرار بين سقوط جدران وسقوف وانهيار المصاعد الخاصة بالعمارات وتحطيم سيارات السكان الواقفة في مرآب المجمع.

اهالي المجمع ، يشكون من عدم شمولهم بالتعويضات المالية التي منحتها رئاسة الوزراء الى شاغلي عمارة ٣ وهي العمارة السكنية المقابلة مباشرة لمبنى وزارة الخارجية ولاتبعد عن عمارة ١٧ غير امتار قليلة.وهذه العمارة تضم ما يقارب من ٨٠ شقة سكنية جميعها تعرضت الى اضرار مختلفة.

تفاصيل ص٩

تشكيل لجنة عليا لفرز الوحدات الادارية بين المركز والاقليم

تأجيل التعداد العام حتى تشرين الأول من العام ٢٠١٠

بغداد/ المدى

اعلن الناطق الرسمي بأسم الحكومة علي الدباغ عن تأجيل التعداد العام السكان الى تشرين الأول٢٠١٠ لاسباب تتعلق بحسم القضايا العالقة في محافظات كركوك ونينوى وديالى، وتشكيل لجنة عليا بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان مهمتها فرز الوحدات الإدارية الواقعة عائدية ادارتها لبعض المحافظات في الإقليم أو المركز بعد أحداث سنة ١٩٩١. وقال الدباغ في بيان تلقت (المدى) نسخة منه امس الجمعة ان تأجيل التعداد العام جاء استجابة لمعطيات الوضع الحاصل خلال الأشهر الأخيرة نتيجة ما أظهرته المكونات الإجتماعية في بعض المحافظات لاسيما محافظات كركوك ونينوى وديالى بشأن ضرورة تأجيل التعداد لحسم بعض القضايا العالقة بما له صلة بإدارة أعمال التعداد في بعض المناطق والتأكد من سلامة الإجراءات الفنية وعدم تأثرها ببعض الأجواء السياسية والتغيرات الهيكلية في ديموغرافية بعض المناطق والإهتمام على نحو يؤمن الوصول الى قواعد دقيقة شاملة موضوعية وبما يضمن نجاح إجراءات التعداد. واوضح الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مقترح غرفة عمليات التعداد العام للسكان والمساكن بإستمرار إجراءات التأهيل والترقيم والحصر وإعداد الأطر الإحصائية وتنفيذ التعداد السكاني في شهر تشرين الأول٢٠١٠ وتشكيل لجنة عليا بين الحكومة الإتحادية وحكومة إقليم كردستان لتذليل العقبات والمشاكل وإناطة حل مشكلة وقوع بعض الوحدات الإدارية تحت إدارة بعض المحافظات في الإقليم أو محافظات المركز بعد أحداث سنة ١٩٩١ بتلك اللجان.

١٠٠٠ محكوم بالإعدام

كلام اليوم

مثلما جرت العادة في أية مناسبة، فإن تقرير منظمة العفو الدولية في إشارته إلى وجود ألف محكوم بالإعدام ينتظرون تنفيذ الحكم بحقهم في السجون العراقية، أثار ردود أفعال متباينة في الأوساط السياسية العراقية.

وبين ادعاء بعض النواب، ومن دون إشارات إلى وثائق وحقائق، بأن القضاء العراقي مسيس وموجه فيما أصدره من أحكام.. وبين التبرير الحكومي الخجول الذي رأى أن تقرير المنظمة الدولية مبالغ فيه، تنحجب الرؤية الصحيحة المطلوبة للتعامل مع التقرير ومع المحكومين على حد سواء.

التقرير لم يتحدث عما إذا كانت الأحكام سياسية أم موجهة أو أن المحكومين أبرياء، كما أراد أن يصوّر ذلك بعض النواب في تصريحاتهم،وإنما كان يعترض على الحكم بالإعدام كعقوبة ترى المنظمة أنها لم تعد تنسجم مع معايير العدالة الدولية الساعية إلى التخلص من هذه العقوبة.كما لم يتحدث التقرير عن مبالغات، حتى تعمل الجهات الحكومية إلى التخفيف منها.

لقد ألغيت عقوبة الإعدام بقرار الحاكم المدني الأمريكي بريمر، لكن السلطات العراقية، وجزء منها النواب المذكورون..فهم ليسوا معارضة، كما يفترض،وإنما جزء من كتلة سياسية أساسية في الحكومة، أعادت العمل بالعقوبة كجزء من متطلبات الظرف الراهن في العراق، وعلى أمل التخلص منها مستقبلا بالتخلص من الطبيعة الدموية الإجرامية لهذا الظرف.وهذا ما توافق وهوى الرأي العام الضائق ذرعاً بالإرهاب والجريمة والباحث عن عدالة تقتص من المجرمين وما زال يراها قاصرة.

النواب إياهم لم يعملوا طيلة سنوات عمرهم البرلماني الأربع على طرح الموضوع في البرلمان، سواء طلب إلغاء عقوبة الإعدام أو التشكيك بالقضاء العراقي، بل كان العكس هو الصحيح فيما يخص القضاء.. فلطالما سمعنا من هؤلاء أو من زملاء لهم في كتلهم السياسية مطالبات باللجوء إلى القضاء العراقي العادل في حسم اختلافات ومشاكل العمل السياسي، وما أكثرها في العراق!! وبالفعل فإن القضاء الخارج حديثا من قبضة السلطة الدكتاتورية التي أساءت استخدامه عقودا، اثبت وبشكل فاعل تصرفا مهنيا معقولا في الكثير من إجراءاته، برغم ظرف عمله وإعداده والمناخ التشريعي والسياسي والأمني المضطرب الذي يؤخر من تقدمه المطلوب.

ادعاءات مثل هؤلاء النواب هي التي تصطبغ بلون سياسي موجه وبقصد الاستهلاك الإعلامي الزائف الذي يريد استخدام أُسَر ومحيط المحكومين لصالحهم انتخابيا..وهي ادعاءات متوقعة الظهور في أي مناسبة يمكنهم من خلالها النيل من العملية السياسية، حقا أو باطلا، برغم أنهم أيضا جزء من هذه العملية التي تعبر عن هجنتها وعشوائيتها بمثل هذا التضارب في السلوك والتصريحات الخارجة من داخلها دائماً!!

لكن السلطات الحكومية التي كان يفترض بها أن تترك أمر التصريح والتعليق على رأي المنظمة الدولية إلى السلطات القضائية مطالبة، مع السلطة القضائية، بالكشف عن ملفات الأحكام والقضايا التي صدرت بصددها للرأي العام للوقوف على مدى حقيقة أو زيف إدعاءات النواب، ومدى استحقاق المحكومين للأحكام الصادرة ضدهم أو تعرضهم لظلم، ليس من صالح أحد، وبالأخص الحكومة والقضاء، أن يمر.

إن الأحكام الصادرة هي عن قضايا أنجزت وجرى البت فيها وتم تجريم المتهمين.. فلا مجال للادعاء بحقوق الإنسان وحفظ كرامة المتهم الذي ينتظره الإعدام، ولا مجال للاعتبارات الأمنية التي قد تتطلب سرية التحقيق، إلا أنها لا تفرض هذه السرية بعد انجاز التحقيق والمحاكمة وصدور الأحكام.. بل إن الإشهار في هذا الحال هو جزء من عملية الردع، إذا كانت الأحكام عادلة، وهي فرصة للعودة عن حكم ظالم، إذا كانت الأحكام ظالمة.

المدى

فارزة

حميد قاسم

حين تُسقط الطائفية حصانة الجامعة

رفضت كلية التربية في جامعة تكريت بمحافظة صلاح الدين، تسجيل رسالة دكتوراه عن الإيقاع في شعر المبدع العراقي الكبير حسب الشيخ جعفر، وذلك حق مشروع ضمن السياقات الأكاديمية لأي جامعة أو كلية، أو للجنة الدراسات العليا فيها، مادام الرفض يمثل التزاما بضوابط تسجيل الموضوعات، غير ان المشكلة تكمن في أن مسوغات هذا الرفض طائفية بحتة..!

هذه السابقة التي لا نريد لها أن تلوث حرم الجامعة بوحل الطائفية، تعود إلى أن طالبة دكتوراه في الجامعة المذكورة تقدمت بطلب لتسجيل بحثها أعلاه إلى اللجنة المعنية التي سرعان ما وافقت على الموضوع قبل أن ينضم إليها عضو رابع، لتعود اللجنة عن قرارها فتبلغ الباحثة رفض الموضوع لأن «حسب الشيخ جعفر» شيوعي، شيعي، شعوبي، وملحد، بحسب قناعة اللجنة الموقرة التي وجّهها الأستاذ المساعد، الاكاديمي، الناقد المتنور ، والشاعر الحداثوي..! ، ولكي لا نذهب بعيدا في الاتهام نورد هنا بالنص توضيح الناقد المذكور الذي نشره في موقع اليكتروني عربي ليدفع عنه التهمة إذ يقول بالحرف الواحد: «إن قسم اللغة العربية –في الكلية المذكورة– اتصل بي هاتفياً وكان في اجتماع حول هذا الموضوع فطلبوا رأيي وأجبت عن أسئلتهم كالآتي، (حسب) شاعر عراقي مهم من الناحية الفنية، سألوني عن توجهاته الفكرية فقلت لهم شيوعي، وسألوني عن طبيعة موضوعات شعره فقلت إن شعره يمجّد الحياة واللذة الدنيوية، سألوني هل هو مدروس؟ فقلت لهم هناك رسائل وأطاريح جامعية كثيرة درسته، ويمكن دراسة غيره من الشعراء العراقيين المهمين الذين لم يحظوا بالدراسة».

وهكذا، بدلا من ان تحتفي كل جامعة عراقية بمبدع كبير بمثل قامة حسب الشيخ جعفر بما يستحق ويليق به، والبحث في شعره جزء من هذا الاحتفاء المطلوب، يخرج علينا اساتذة في جامعة من جامعات الوطن ليمرغوا هيبة البحث الاكاديمي والرصانة العلمية في وحل الصغائر والشنشنات الوضيعة..!

هكذا يراد للجامعة الرصينة، أن تتخلى عن قيمها، وهكذا يراد للبحث العلمي أن يتخلى عن موضوعيته وعلميته ومنهجه الأكاديمي، وهكذا يراد للثقافة العراقية أن تتداعى أمام مد الطائفية الأصفر المقيت، فتشرع أبوابها للوباء، بعد أن بقيت القلعة الأخيرة الصامدة بوجه الريح الطائفية والعنصرية، مدافعة عن الهوية الوطنية ووحدة الثقافة العراقية.

ما حدث في جامعة تكريت، في كلية التربية فيها، وفي قسم اللغة العربية تحديدا، لا يتوقف خطره عند حدود التوجه العنصري الطائفي الذي يميز بين عراقي وآخر بحسب موقفه العقائدي أو الطائفة أو العرق أو القومية التي ينحدر منها، فيما الكل يتساوون في الحقوق والواجبات، تحت خيمة القانون بحسب الدستور العراقي، لكن الخطر يمتد إلى ظاهرة الإساءة إلى سمعة الجامعات العراقية والوسط الأكاديمي، والأساتذة الجامعيين ورصانتهم العلمية، ما يوجب على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التحقيق في الواقعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسترد الجامعة هيبتها واحترامها وعراقيتها كذلك.